الأمم المتحدة

E/2004/NGO/15

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
25 June 2004
Arabic
Original: English

**الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٤**

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه – ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

**تعبئة الموارد وتهيئة البيئة المواتية للقضاء على الفقر في سياق تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا**

## بيان مقدم من رابطة الخير، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري عام لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* * *

* E/2004/100 و Corr. 1 و 2.

140704 130704 04-40568 (A)

## الحلقة الدراسية لأمريكا اللاتينية – أفريقيا بشأن: العمل على القضاء على الفقر في أقل البلدان نموا

اضطلعت منظمة فيلق رابطة الخير، وهي منظمة برازيلية ذات مركز استشاري عام لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، بالتعاون مع قسم المنظمات غير الحكومية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، بعقد الحلقة الدراسية لأمريكا اللاتينية – أفريقيا بشأن: العمل على القضاء على الفقر في أقل البلدان نموا، في ١٠ و ١١ آذار/مارس ٢٠٠٤، في مقر البرلمان العالمي للأخوة المسكونية، بمبنى بارلاموندي التابع للمنظمة، في برازيليا، عاصمة البرازيل.

وقد انقسم هذا النشاط إلى جزأين. وكان الجزء الأول عبارة عن أفرقة للمناقشة تناولت موضوعي: ''القضاء على الفقر والواقع الأفريقي'' و ''ثقافة السلام والتنمية الاجتماعية''، وحضر المناقشات ١٥٠ مشاركا، واستمعوا إلى خطب أدلى بها سفير موزامبيق، السيد أمادو صامويل؛ والسيدة ليزلي رايت، نائبة رئيس مؤتمر المنظمات غير الحكومية؛ وممثلون لسلطات الحكومة البرازيلية، ولموزامبيق، والرأس الأخضر؛ وكان من بين الحاضرين أيضا ممثلون عن مختلف المراكز التعليمية ومراكز البحوث.

وتمثل الجزء الثاني من هذا النشاط في الحلقة الدراسية التي شاركت فيها ٣٧ منظمة غير حكومية من مختلف ميادين الخدمات ومن مختلف الأصول، من بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى وبلدان أفريقيا الناطقة بالبرتغالية. وتوزعت الأنشطة فيما بين أربع مجموعات فرعية، مما أعطى صورة عريضة تفصيلية وواقعية عن كل من المواضيع التالية:

**أولا – القضاء على الفقر والجوع وإيجاد بدائل من أجل توفير فرص العمل الجديدة وإدرار الدخل. وبالنظر إلى المعلومات المؤسفة التي وردت بشأن البلدان الأفريقية، خلص التقرير الذي عرض في أثناء الحلقة الدراسية إلى ضرورة التأكيد بصفة عاجلة على أن الفقر والجوع يرتبطان بالمسائل التعليمية والثقافية وبإتلاف الموارد الطبيعية بفعل الأنشطة الضارة التي تمارسها الاقتصادات القوية في العالم.**

وأشير إلى أن التنمية المجتمعية للسكان المحليين في أفريقيا، التي تستند إلى قيمة الإنسان وهويته المرتبطة بالأرض وبالثقافة، تأتي في المقام الأول من الأهمية والأولوية بالنسبة لفتح الأسواق وإيجاد فرص العمل على أساس نماذج اقتصادية عالمية.

كما أشير إلى أن الاستخدام غير السليم للموارد الطبيعية يندرج ضمن الأسباب الرئيسية للفقر المدقع.

وذكر أن مما يؤدي إلى تفاقم الوضع انخفاض مستوى تقدير السكان لأنفسهم، وعدم التكامل فيما بين القبائل والجماعات العرقية، ووجود أنظمة غير ديمقراطية، الأمر الذي يساهم في إفساد المبادئ الاجتماعية ويرسخ الإقصاء الثقافي للشعوب ويحطم معنوياتها. كما ينشأ ذلك الوضع نتيجة للاستعمار الطويل الأجل والحروب الأهلية الممتدة.

**التوصيات**

ينبغي، من أجل الوصول إلى البلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية، أن تراعى في أي اقتراح يقدم ضرورة ما يلي:

- تكييف اللغة المستخدمة والمنهجية المتبعة مع واقع كل مجتمع محلي، من أجل المساهمة في العملية التعليمية وفي تنمية إمكانات المواطنين.
- التوصل إلى تشخيص للوضع، والتخطيط المستنير المتماشي مع الواقع والاهتمامات المحلية، من خلال جماعات تضم أصحاب مهن متعددة، والنظر في العادات القبلية وفي الجوانب الثقافية والجغرافية ومستوى التنمية الذي بلغه المجتمع المحلي المعني.

١ - تنمية المجتمع المحلي

- اتخاذ الإجراءات اللازمة للوقوف على الإمكانات المتوافرة في المجتمع المحلي وحشدها وتنميتها، استنادا إلى الواقع المحلي.
- المنظمات الاجتماعية - الاقتصادية والتنمية: تكوين تعاونيات وشبكات مترابطة وتعاونيات للإسكان القائم على الجهود الذاتية واتحادات، وإقامة الشراكات، ووضع برامج للحوافز من أجل دعم المؤسسات الصغيرة للغاية والمتناهية الصغر، وإنشاء وكالة لتنمية المجتمع المحلي من أجل حشد الموارد وإدارتها، واستخدام عملة موحدة، وزراعة حدائق للخضروات بالأحياء ومشاتل للأشجار المثمرة وأشجار الزينة.

٢ - الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة

- وضع مجموعة من السياسات والبرامج (على الصعد الوطني والإقليمي والقبلي) من أجل استحداث نظام لمعلومات البيئة في القارة الأفريقية (يكون مقره في برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي، كينيا) يوفر لهيئات صنع القرار ما يلزم من دعم ومن أسس، ويتيح للمشاريع والنظم الإنتاجية والزراعية الاستدامة الفنية والعلمية.
- الاستعمال الجيد للمياه بناء على نظم رشيدة، ومعالجة المياه الملوثة وإعادة استخدامها.

- الاستفادة من برامج التنمية، وإعادة استخدام المواد والسلع التي يجري التخلص منها وإعادة تدويرها عن طريق وضع برنامج للجمع الانتقائي وعقد حلقات للعمل تتعلق بالاقتصاد التضامني، وإسناد دور قيادي للجهات التي تتولى عمليات إعادة التدوير، وتنظيمها في شكل تعاونيات تشكل جهات للتثقيف البيئي بشأن النظافة العامة والاستهلاك المتسم بالمسؤولية.

- وضع برامج وطنية للتثقيف البيئي وتنفيذها من خلال إجراءات رسمية وغير رسمية.

٣ - تطوير التعليم المدرسي

- في سبيل إرساء قيم التعليم المسكوني في أوساط المواطنين، تستند المنظمة في الاقتراح الذي قدمته بخصوص التعليم إلى تأكيد القيم الأخلاقية والمعنوية والثقافية والدينية، من قبيل: احترام الطبيعة؛ والمساواة بين الجنسين؛ واحترام المواطنين من المسنين والأطفال والنساء، واحترام فكر الآخرين؛ ومكافحة التمييز والتعصب وكراهية الأجانب.

- القيام، مع شركاء من القطاعين العام والخاص، بوضع برنامج للمنح المدرسية*، وفقا للنماذج الأصلية لهذه البرامج.

- إنشاء برامج تطوعية في المدارس.

- إقامة مكتبات في المجتمعات المحلية والمدارس، ونوادي للقراءة والعلوم والرياضيات، ومعامل للحاسوب، ضمن تسهيلات أخرى.

- إدراج الموسيقى والرياضة وأنشطة الترويح والتثقيف البيئي ومفاهيم النظافة والصحة والتضامن، فضلا عن الأنشطة الثقافية، ضمن المناهج المدرسية.

- إنشاء مدارس للمجتمعات المحلية، بالاستعانة بالموارد المحلية، وباستخدام الإمكانيات المتوافرة، ومن بينها الخيام والأشجار الكثيفة.

- تزويد المجتمعات المحلية بالرواة من أجل الحفاظ على التراث الشفهي وعلى الثقافة المحلية.

- توفير التدريب المستمر للمعلمين لتعريفهم بالأساليب الجديدة، ولمساعدة العمل الجماعي في المدارس، عن طريق تبادل الخبرات المتوافرة لدى المجتمعات المحلية المختلفة.

- إنشاء مكتبات ومعامل متنقلة.

٤ – تقاسم التكنولوجيات المناسبة

– إرساء طرق وأساليب وعمليات وإجراءات تمكن السكان المحليين والمؤسسات المحلية الأفريقية من الحصول على التكنولوجيات المناسبة لتنمية مجتمعاتها (وفقا لما جاء في الوثيقة ODEC/1980 – منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التابعة للأمم المتحدة).

– اعتماد المنهجية البرازيلية التي تتبعها المنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء البلد، التي أقرتها منظمة العمل الدولية، وهي منهجية التنمية المحلية المستدامة والمتكاملة القائمة على التضامن.

٥ – تصريف الأمور على الصعيد العالمي

يلزم على وجه الاستعجال إيجاد نظام عالمي جديد تقوم فيه هيئات كثيرة مختلفة ومتعددة الأطراف من هيئات التعاون الدولي بتحويل اهتمامها إلى إذكاء روح التعاون والأخوة الحقيقية فيما بين شعوب الأرض وأممها.

القضايا الحكومية العالمية

توسيع نطاق مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

١ – إنشاء مجلس عالمي للمجتمع المدني بالأمم المتحدة.

٢ – فرض ضريبة على معاملات تبادل العملات من أجل مكافحة الفقر في العالم.

٣ – إنشاء صندوق عالمي لمكافحة الجوع (حسب ما اقترحه رئيس جمهورية البرازيل، لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، أمام الأمم المتحدة).

٤ – إلغاء صندوق النقد الدولي لديون البلدان الفقيرة.

٥ – إيجاد آليات لضبط أنشطة غسل الأموال غير المشروعة والمعاقبة عليها.

ولجميع الأمور المذكورة أعلاه أهمية جوهرية بالنسبة لإيجاد نظام عالمي جديد.

## ثانيا – العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

بالنظر إلى أن الفقر يمس المرأة في المقام الأول، فنحن نرى أن انعدام المساواة بين الجنسين ينبع من عدم الاعتراف بقدرة المرأة، إذا ما منحت الحرية، على تنمية دورها في جميع قطاعات المجتمع.

**الاقتراحات**

- تنفيذ إجراءات لإدماج المسائل الجنسانية في الحياة العامة والخاصة، ولا سيما في حياة المجتمعات المحلية الأفريقية التي تتفاعل فيها المرأة بصورة أفضل وتؤدي دورا اجتماعيا أوثق صلة بالواقع وأكثر فائدة من الوجهة العملية، مع الحفاظ على مبادئها الأسرية والثقافية والبيئية واهتماماتها الروحانية.
- وضع سياسات عامة للاهتمام بنماء المرأة من كافة الوجوه، أي من الوجهة البدنية والعقلية والروحية (التعليم والصحة والتغذية والعمل والروحانيات).
- تشجيع مساواة المرأة بالرجل ومشاركتها في جميع الميادين الاجتماعية، وبخاصة في سوق العمل، حتى تمارس حقوقها وتؤدي واجباتها كمواطنة.
- تنفيذ إجراءات عاجلة ووقائية للبت في المسائل المتعلقة بتنظيم الأسرة وصحة الأم والطفل وتقديم الدعم لضحايا العنف ومكافحة الاتجار بالنساء وصون الكرامة والقيم الأخلاقية والمعنوية والروحية.
- النظر إلى المرأة باعتبارها من عوامل منع نشوب الصراعات وتحقيق نماء الإنسان من كافة الوجوه، وضمان مشاركتها في التسويات السلمية في العالم.

## ثالثا – مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

بالنظر إلى أن أفريقيا منطقة صحراوية خاضت في الآونة الأخيرة صراعات من أجل نيل الحرية والاستقلال، فقد وجد أن بها أكبر عدد من حالات الإصابة بوباء الإيدز، ونحن نرى أن بلدان هذه المنطقة تواجه الآن حربا ثانية، وإن كانت تخوضها هذه المرة في صمت. وقد ظهر أن نقص التعليمات التي ترشد السكان إلى كيفية اتقاء هذا المرض هو أخطر عدو يجب قهره.

**الاقتراحات**

- الحكومات والمجتمع المدني:
- نقل التكنولوجيا البرازيلية للبدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية حتى تقوم هذه البلدان بإنتاج العقاقير ذاتيا. وينبغي للمجتمع الدولي فيما يضطلع به من أنشطة أن ينظر في أهمية التنازل عن براءات الاختراع حتى يمكن للسكان عمليا أن يحصلوا على العلاج.

- تأهيل المديرين العاملين في المكاتب التي تتصدى للسياسات العامة المتعلقة بالوقاية، حتى يصبحوا من عناصر التدريب على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.
- تشجيع سياسات الوقاية عن طريق استخدام الإذاعة والتلفزيون وشبكة الإنترنت وجميع السبل الممكن الوصول بها إلى السكان في شن الحملات العامة التي يجري من خلالها، بالإضافة إلى توفير المعلومات، نشر قيم احترام الحياة، والقيام دوريا بتقييم تلك الحملات.
- وضع سياسات لتحقيق التكامل فيما بين الوزارات (وزارتا الصحة والتعليم، على سبيل المثال)، بالاشتراك مع المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية والجامعات.

**القطاع الثالث:**

- جمع طاقات القطاع الثالث على الصعيدين الدولي والمحلي من أجل تبادل المعارف والخبرات. وعلى المنظمات غير الحكومية الدولية، بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية المحلية، أن تكيف مشاريعها الاجتماعية مع واقع البلدان المعنية.
- إشراك الجامعات في خطط مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، عن طريق تنظيم دورات دراسية عن نوعية الحياة والصحة، مع الاقتداء بالشراكات القائمة بالفعل بين وزارات التعليم في البرازيل وموزامبيق وأنغولا والرأس الأخضر وغينيا بيساو وغيرها.

**الأسواق:**

- حث الشركات على تمويل المشاريع التي تراعي المسؤولية الاجتماعية، والإعلان عن أسماء الشركات التي تنشط في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.
- تشجيع الشركات على شن حملات للتوعية بمسائل الوقاية في أوساط موظفيها، بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية والجامعات والمجتمع المدني.

## رابعا – حشد الموارد وتكوين الشراكات على الصعيد العالمي من أجل التنمية

فيما يتعلق بالجوانب الأساسية لحشد الموارد، يعتبر جهل النشطاء في المجتمع المحلي بأمور، من قبيل الموارد المتاحة وقدرات الجهات الفاعلة في المجتمع والتكنولوجيات القائمة التي يمكن أن تساهم في تنمية المجتمعات المحلية والتي تحترم ملامحها الثقافية، من العوامل التي تعوق إقامة الشراكات.

**الاقتراحات**

ينبغي للحكومات والمجتمع المحلي القيام بما يلي:

- إضفاء الصبغة الشرعية على جميع مبادرات المجتمع المحلي الرامية إلى تحقيق التنمية المحلية.
- توفير البنية التحتية الأساسية لتمكين الجهات الكثيرة الفاعلة في المجتمع والمنخرطة في إقامة الشراكات وحشد الموارد من الاتصال ببعضها البعض.

**القطاع الثالث:**

- إقامة شبكات للاتصالات والمعلومات لإعداد سجل بالأموال والموارد المتاحة، وكذلك المشاريع التي يمكن محاكاتها وتنفيذها.
- إظهار الإرادة من خلال إنشاء لجنة تنظيمية/إدارية من أجل إقامة شبكة للتضامن على الصعيد الوطني تتألف من مختلف المنظمات غير الحكومية التي تمثل مستويات متفاوتة من التنمية.
- تحديد العناصر النشطة في المجتمع المحلي، ومواقع الموارد الطبيعية المتاحة، وقدرات الجهات الفاعلة في المجتمع والتكنولوجيات المتوافرة، سعيا إلى حشد تلك الموارد على نحو فعال، وبالتالي، إقامة شراكات عالمية.
- تقييم أفضل الممارسات التكنولوجية على الصعيد العالمي والوقوف عليها، وإقامة الشراكات الرامية إلى تحقيق التنمية، وتحديد أولويات الأعمال التجارية القائمة على الاقتصاد التضامني، مع مراعاة السياقات الإقليمية.

**الشركات:**

- تأهيل العناصر التي تعمل من أجل التنمية على الصعيد المحلي حتى تنشط في مجال العمليات الإنمائية، وإقامة الشبكات، والتخطيط للمشاريع والإجراءات المطلوبة.
- الحث على توفير الاستثمارات المستدامة الموجهة نحو الميادين الاجتماعية في المجتمع المحلي، وذلك كوسيلة لتحمل المسؤولية الاجتماعية، وإكساب الأعمال التجارية قيما حسنة، وإفادة المجتمع المحلي.

ومن الجدير بالذكر أنه قد جرى النظر في أثناء الحلقة الدراسية في إتاحة الفرصة لمواصلة المناقشات التي دارت فيها والمداومة على العلاقات التي نشأت في أثنائها من خلال

منتدى دائم يحفز على التحسن وعلى أعمال التعاون من أجل تطوير المسائل المتصلة بالعمل في هذا المجال. وتم التشديد على أن حشد العوامل والموارد الخاصة التي من شأنها أن تؤدي إلى النهوض بالمنافع العامة إنما هو تعبير عن القوة الفاعلة التي لا غنى عنها من أجل تحسين نوعية الحياة في جميع أنحاء العالم من خلال التنمية المستدامة، وكفالة التوازن الإيكولوجي والسلام العالمي.

* برنامج المنح المدرسية هو برنامج وطني في مجال التعليم موجه لذوي الدخول الدنيا وهو يرمي إلى تشجيع التعليم المدرسي، والوصول إلى الأسر وتعريفها بضرورة إرسال أطفالها إلى المدرسة. وتتلقى من خلال هذا البرنامج الأم مبلغا معينا مقابل كل طفل ينتظم في المدرسة. ويركز هذا البرنامج التابع للحكومة البرازيلية على تلاميذ المدارس الابتدائية.